صيغة (لا أقسم) في القرآن الكريم عند المفسّرين

نايل أبو زيد*

الملخص

تعالج هذه الدراسة صيغة (لاأقسم) في القران عند المفسرين. فقد أحصيت الآيات التي وردت فيها هذه الصيغة فوجدتها ثماني آيات، جاءت في معرض الحديث عن إثبات إمكانية البعث في البعض ومصدرية القرآن الكريم في البعض الآخر، كما بينت آراء المفسرين وأهل اللغة من الأقدمين والمحدثين فيها، وناقشتها وأدلتها، وأظهرت من خلال هذه الدراسة الوجه المرجح في هذه المسألة.

Abstract

The study deals with the veabal phrase " la uqsimu" (the verb of oath preluded by negation) in the Quran. Icounted the verses in which this form occurred,and found them to be eight verses.They are either used in the context of proving the possibility of ressurrection in some or the divinty of the Quran in others. I also clarified the views of the interpreters and linguists both ancient and contemporary. I likewise discussed them and their evidence and pointed out the more plausible interpretations in this issue.

* كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة مؤتة. قدم بتاريخ: ١٩٩٦/١١/٢٧، قبل بتاريخ: ١٩٩٧/٧/١٠

مقدمة

إن القرآن الكريم قد تميز بروعة إيجازه ودلالة إعجازه فابكم أهل الفصاحة والبلاغة لما رأوا فيه من فصاحة لسان وبلاغة بيان ، فما وجدوا فيه كلمة وضعت عبثاً ولا حرفاً يمكن الاستغناء عنه ، الأمر الذي يحمل على التعُجب من تكلف بعض المفسرين وتمحّل بعض النحويين في الوقوف مع النص القرآني، ومن ذلك موقف بعضهم من صيغة (لا أقسم) بتحميل النص ما لا يحتمل .

وقد أكرمني المولى تبارك وتعالى بأن أكتب خلال هذه السطور بحثاً خاصاً يتعلق بـ(صيغة لا أقسم) في القرآن الكريم أعرض فيه آراء جمهور المفسرين من الأقدمين والمحدثين في هذه القضية من حيث كونها قسم أم لا مرجحاً ما يوفقني الله له فيها.

ولم أجد- حسب علمي - من أفردها ببحث خاص باستثناء ما ذكر من إشارات في كتب التفسير وبعض كتب علوم القرآن، والذي زادني رغبة في دراسة هذه المسأله ما سمعته من عدد من طلاب العلم، أنهم إذا سئلوا عن هذه الآيات التي صدّر فيها فعل القسم بالنفي يقولون: - هكذا وردت في القرآن دون زيادة على ذلك أو نقصان.

فقمت بإحصاء هذه الآيات التي صدّرت بالنفي فوجدتها في كتاب الله ثماني آيات وهي على الترتيب :آية في الواقعة وهي قوله سبحانه«فلا أقسم بمواقع النجوم [١] وأربع آيات في ثلاث سور من جزء تبارك أولها في سورة الحاقة «فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون. [٢]

ثانيها في سورة المعارج «فلا أقسم برب المشارق والمغارب» [٣]

ثالثها ورابعها في سورة القيامة«لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة»[٤]

وثلاث آيات في جزءعم

أولها: في سورة التكوير «فلا أقسم بالخنس »[٥]

ثانيها: في سورة الانشقاق«فلا أقسم بالشفق»[٦]

ثالثها: في سورة البلد«لا أقسم بهذا البلد»[٧]

وقد صدر النفي في موضعين من هذه الآيات في بداية السور وهما القيامة والبلد، ولكي نصل إلى وجه الصواب في هذه المسألة نعرض لما قاله الأقدمون والمحدثون من بعدهم في ذلك ونناقش هذه

الآراء بروية .

أولاً: صيغة (لا أقسم) في الآيات

عند الأقدمين

لا شك بأنّ السابقين من علمائنا لهم جهود مشكورة متعددة في خدمة كتاب الله أسهمت في بناء هذا الصرح العظيم من علوم القرآن فكانت لهم لمحات مفيدة ولفتات طيبة في إرساء قواعد هذه العلوم وكان لهم رأي في كثير من دقائقها ومن ذلك مسألة القسم المصدر بالنفي، وإليك آراؤهم فيها:

١- عبدالله بن عباس

لم يرد في التفسير المنسوب له أكثر من بيان أنَّ قوله تعالى (لا أقسم) في جميع المواضع الثمانية هو قسم دون ذكر رأي في هذا النفي(٨)، ولم أجد له من خلال بحثي في كتب التفسير رأياً في المسألة سوى ما ورد في هذا التفسير.

٢-الفراء، والطبري، والبغوي، والسمين الحلبي، وابن كثير، والسيوطي:-

يرى هؤلاء العلماء أنّ لا في قوله (لا أقسم) هي للنفي ولكنه نفي لكلامٍ قد مضى من أقوال المشركين والمعنى:- أقسم (٩).

٣-السمرقندي، والماوردي، والطوسي، وعلي الواحدي، وابن عطية، والطبرسي، وأبو عبدالله القرطبي، وأبو محمد بن هشام، وأبو السعود، وسليمان الشهير بالجمل، والآلوسي، وأبو الطيب القنوجي:-

وترى هذه الطائفة من المفسرين واللغويين أنَّ (لا) في قوله (لا أقسم) صلة زائدة للتوكيد والمعنى: أقسم. (١٠)

٤- محمود الزمخشري:

وأما صاحب الكشاف فله رأيان في المسألة:-

الأول:- إنّ لا في قوله (لا أقسم) مزيدة للتوكيد وذلك في غير سورة البلد والقيامة

الثاني:- إنّ (لا) للنفي والمعنى أنّ الله لا يقسم بالشئ إلا إعظاماً له وهذا الرأي اختاره في سورة القيامة والبلد لكون السورتين قد صدرتا بهذا القسم المسبوق بالنفي(١١).

٥- ابن الجوزي، ومحمد الشوكاني

يرى هذان المفسران أنَّ (لا) في قوله تعالى: (لا أقسم) لا تخرج عن أحد أمرين: إمّا أنّها صلة زائدة للتوكيد وإمّا أنّها رد لما مضى من أقوال المشركين(١٢).

٦- الفخر الرازي

وأمّا الفخر فيذهبُ إلى أنَّ (لا) في بداية القسم في القرآن هي للنفي وقد رجح أنْ يكون النفي موجهاً للقسم لكونه أظهر من أنْ يقسم عليه، إلا أنّه عند تفسير سورة الانشقاق رأى أنَّ النفي منصب على أمرٍ مضى من أقوال المشركين(١٣).

٧- محمد بن حيان:

يرى أنّ (لا) في قوله (لا أقسم) لام ابتداء أشبعت فتحتها فتولدت ألفاً(١٤) حيث يقول في ذلك :«والأولى عندي أنّها لام أشبعت فتحتها فتولدت منها ألف وهذا وإنْ كان قليلاً فقد جاء نظيره في قوله (واجعل أفئيدة من الناس) بياء بعد الهمزة»(١٥).

٨- البيضاوي

يرى أنّ (لا) في قوله (لا أقسم) لا تخرج عن أحد أمور ثلاثة: إمّا أنَّ النفي على ظاهره أو أنه نفي لكلام مضى من المشركين أو أنّها مزيدة للتوكيد حيث يقول: «فلا أقسم لظهور الأمر واستغنائه عن التحقيق بالقسم، أو فأقسم، ولا مزيدة، أو فلا ردّ لإنكار البعث وأقسم مستأنف»(١٦).

ثانياً: آراء المحدثين في المسألة

ولئن كان الله تبارك وتعالى قد هيأ لخدمة كتابه ثلة من الأولين يسهرون على دراسته والوقوف عند معانيه وبيانه للناس، فقد أكرم الله سبحانه وتعالى ثلة من الآخرين بأن يعيشوافي رحاب القرآن يسهرون له، وكان لهذا السهر وتلك الخدمة ثمرات طيبة آتت أكلها. فكان لهم رأيهم واجتهادهم في

هذه المسألة، وإليك آراء بعض المحدثين:

١-محمد القاسمي:

ذكرمحمد جمال في هذه المسألة رأيين حيث قال: (لا) في قوله: (لا أقسم) إمّا مزيدة للتأكيد وتقوية الكلام وقد عهدت زيادتها في كلامهم، وإمّا (لا أقسم) بتمامها صيغة من صيغ القسم على ما ارتضاه بعض المحققين»[١٧] ولم يذكر مَنْ هؤلاء المحققين الذين يساوون بين (لا أقسم)، و (أقسم)؟.

٢- أحمد المراغي، ومحمد جواد، وسعيد حوى، والصابوني، وابن عاشور، ووهبة الزحيّلي:

ترجّحُ هذه الطائفة من المفسرين أنَّ (لا) في قوله (لا أقسم) صلة زائدة للتوكيد والمعنى: أقسم[١٨].

٣- سيد قطب، ومحمد الدّرة، وعبد الكريم الخطيب:

ذهبت هذه المجموعة من المفسرين إلى أنّ (لا) في قوله (لا أقسم) نفي للقسم لوضوح المقسم عليه واستغنائه عن التحقيق بالقسم[١٩].

٤- محمد الناصري:

اكتفى محمد الناصري المكي بالإشارة إلى أنّ ما ورد في القرآن هو قسم سواء بمواقع النجوم أو بالقيامة أو بالشفق أو بالبلد، وإنّ القرآن يستخدم هذا النوع من القسم ليلفت أنظار المؤمنين إلى الأهمية الخاصة للمقسم به والمقسم عليه[٢٠].

٥- محمد حجازي:

أمّا محمد حجازي فيرى أنّ (لا) في قوله: (لا أقسم) لا تخرج عن أحد أمرين:

أولهما: إنّها لام ابتداء أشبعت فتحتها فتولدت ألفاً.

والثاني: إنّ النفي على حقيقته إذ الأمر لا يحتاج إلى قسم لظهوره ووضوحه أكثر من الشمس في رابعة النهار[٢١].

٦- محمد فريد:

وأمّا محمد فريد فله رأيان في (لا) في قوله: (لا أقسم) حيث يرى في عدة مواضع أنّها نفي

للقسم لظهور الأمر جلياً ويشير في موقع آخر إلى أنّ (لا) مزيدة للتوكيد[٢٢].

٧- فضل عباس:

ذهب فضل إلى ما ذهب اليه ابن حيان وغيره من المفسرين من أنّ (لا) في (لا أقسم) لام ابتداء حيث قال: «والقول الذي نختاره ونرجحه هو أنّ (لا) أصلها لام ابتداء أشبعت فتحتها ونستأنس لما ذهبنا إليه بأنّ هذه قراءة سبعية، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإنّ في كلام العرب ما يشهد لهذا أعنى إشباع لام الابتداء»(٢٣).

٨- عائشة بنت الشاطيء:

وأمّا بنت الشاطيء فإنّها ترى أنّ (لا) في قوله (لا أقسم) ليست لنفي القسم وإنّما هي لنفي الحاجة إلى القسم حيث قالت: «أفلا يهدينا تدبر سياق آيات (لا أقسم) لله تعالى وحده إلى سر البيان في (لا) تنفي حاجته جل جلاله إلى القسم وفرق بعيد أقصى البعد بين أنْ تكون (لا) لنفي القسم كما قال بعضهم وبين أنْ تكون لنفي الحاجة إلى القسم كما يهدي إليه البيان القرآني، ومن نَفْي الحاجة إلى القسم يأتي التوثيق والتقدير لأنّه يجعل المقام في غنى بالثقة واليقين عن الإقسام»(٢٤).

تحرير الأقوال في المسألة

بعد النظر في آراء السابقين والمحدثين وجدت أنّ آراء العلماء في هذه المسألة لا تخرج عن ستة آراء أجملها فيما يلي:

الرأي الأول: إنّ (لا) في قوله: (لا أقسم) صلة زائدة زيدت لمجرد التأكيد وتقوية الكلام وعليه أكثر المفسرين من السابقين والمحدثين.

ونظيره عندهم قوله تعالى: «لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله»[٢٥] وقوله تعالى :«فلا وربك لا يؤمنون»[٢٦] . واستشهدوا أيضاً بما ورد من أشعار العرب نظيراً لذلك كقول أمرىء القيس:

لا وأبيك ابنة العامريّ   لا يدّعي القوم أنّي أفِر[٢٧]

الرأي الثاني: إنّ (لا) في قوله (لا أقسم) لام الابتداء أشبعت فتحتها فتولدت عنها ألف وهذا وإنْ كان قليلاً فقد جاء نظيره في قوله سبحانه: (**فاجعل أفئيدة من الناس**»[٢٨] بياء بعد الهمزة وذلك في قراءة هشام، والتقدير فلأنا أقسم، واستشهد أصحاب هذا الرأي بقراءة (لأ قسم بيوم القيامة) بغير ألف بعد اللام وإليه ذهب أبوحيان في البحر مرجحاً وذكره أبو السعود والآلوسي والشوكاني ورجحه فضل حسن عباس من المحدثين.

الرأي الثالث: إنّ (لا أقسم) بتمامها من صيغ القسم ونسبه محمد القاسمي في تفسيره لبعض المحققين دون ذكرٍ لأي من هؤلاء المحققين.

الرأي الرابع: إنّ (لا) في قوله (لا أقسم) للنفي ولكنه نفي منصب على محذوف مقدر ينفي شيئاً تقدم في سورة أخرى ثم استؤنف القسم: أقسم ووجه هذا التأويل عندهم أن القرآن كله كالسورة الواحدة ولهذا يُذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى، ومثلوا لذلك بقوله تعالى (ما أنت بنعمة ربك بمجنون»[٢٩]. وقالوا: إنّها ردّ على ما في سورة أخرى مما ذكره القرآن على لسان المشركين في قوله سبحانه:

« وقالوا يا أيها الذي نزّل عليه الذكر إنك لمجنون»[٣٠].

وذهب لهذا الرأي الفراء، والطبري والحسين البغوي وإسماعيل بن كثير وغيرهم من أهل التفسير واللغة.

الرأي الخامس: إنّ (لا) في قوله: (لا أقسم) للنفي، ولكنه نَفْي الحاجة للقسم وليس للقسم، يقصد منه التوثيق والتعزيز، لأنه بذلك يجعل المقام في غنى بالثقة واليقين عن الإقسام وذلك كقولك لصاحبك لا أوصيك بكذا، تأكيداً للتوصية بنفي الحاجة إليها وبه قالت عائشة بنت الشاطىء.

الرأي السادس: إنّ (لا) في قوله تعالى: (لا أقسم) نافية ولكن هذا النفي منصب على القسم حيث إنّها تجيء غالباً في معرض الحديث عن أمور واضحة بيّنة لا تحتاج إلى سند يسندها من قسم وغيره إجلالاً للمقسم به من الإقسام على أمور ظاهرة.

وإلى هذا الرأى ذهب الفخر الرازي ورجحه كذلك الزمخشري في أحد رأييه والبيضاوي في بعض آرائه ومن المحدثين سيد قطب وعبد الكريم الخطيب ومحمد فريد ومحمد الدّرة في أحد رأييه وغيرهم.

مناقشة الآراء وتوجيهها

بعد أن عرضنا ما طرح حول هذه المسألة من آراء نقف مع هذه الآراء رأياً رأياً ندرسها بموضوعية ، بحثاً عن وجه الصواب فيها:

الرأي الأول ومناقشته: وهو الرأي القائل بأنّ (لا) في قوله: (لاأقسم) صلة زائدة لتوكيد القسم.

بعد إمعان النظر في هذا الرأي -الذي ذهب له أغلبية المفسرين من السابقين والمحدثين فإنّني أرى من وجهة نظري أنّ ما استشهدوا به من آيات وشواهد من اللغة لا يتم به الاستدلال لما ذهبوا له من رأي، وذلك للأمور التالية:

١-إنّ القول بالزيادة في كتاب أُحكمت آياته، وأبكم أهل الفصاحة والبلاغة وأعجزهم عن الإتيان بمثله لما تميز به من نظم رائع ومعنى ناصع ولفظ جامع يؤدي إلى عدم الاعتداد بنفي القرآن وإثباته لما يفضي به هذا القول من جعل النفي اثباتاً والإثبات نفياً، وهوأمر يتنافى مع بلاغة كتاب قال الله فيه: «الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير».(٣١)

٢-ما يطرأ على القول بزيادة (لا) من اعتراض لكونها لا تزاد عند العرب إلا في وسط الكلام لا في أوله، وورودها في بداية سورة القيامة وسورة البلد يمنع القول بالزيادة، وإلى هذا أشار أبو زكريا الفراء بقوله: «ولا يبتدأ بجحد ثم يجعل صلة يراد به الطرح ..... فلا يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه»(٣٢).

وقد رد أصحاب هذا الرأي على الاعتراض بأنّ القرآن كالسورة الواحدة وعليه يكون أول هذه السور جاريا مجرى وسط الكلام.

وقد أحسن الفخر برده عليهم بقوله: «إن القرآن كالسورة الواحدة في عدم التناقض فأما أن يقرن بكل آية ما قرن بالآية الأخرى فذلك غير جائز لأنّه يلزم جواز أنْ يقرن بكل إثبات حرف النفي في سائر الآيات وذلك يقتضي انقلاب كل اثبات نفياً وانقلاب كل نفي اثباتاً ولا يجوز(٣٣).

وإضافة إلى ما قاله الفخر نقول: إنّ لكل سورة سوراً ولهذا أثبت السلف في بداية كل سورة

البسملة سوى ما بين الأنفال والتوبة، فلو كان الأمر كما ذكرتم من أن القرآن كالسورة الواحدة من حيث اقتران آياته بعضها ببعض لما أثبت السلف البسملة في بداية السور.

وأما ما ذهبوا لذكره من نظائر في القرآن بقوله سبحانه: «لئلا يعلم أهل الكتاب»، وقوله: «**فلا وربك لا يؤمنون**»، وقول امرىء القيس «لا وأبيك ابنة العامري»، فلا يكفي للتسليم لهم بما ذهبوا إليه من القول بالزيادة فيما ذكروه من شواهد قسم على النفي وقوله: (لا أقسم) نفي للقسم فتشبيه أحدهما بالآخر لا يصح وإلى هذا يشير صاحب التحرير والتنوير عند تفسير قوله تعالى: «**لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون**» بقوله: وليست (لا) هذه هي التي ترد مع فعل القسم،لأنّ تلك ليس الكلام معها على النفي وهذه الكلام معها نفي»[٣٤].

وفضلاً عن ذلك فإنّنا لا نسلم لهم القول بالزيادة فيما ذكروه من شواهد إذ لعلمائنا كلام يمنع القول بهذه الزيادة، يقول الفخر الرازي، بعد ذكر قول من قال بزيادتها: «إنّ لفظة (لا) غير زائدة فاعلم أنّ الضمير في قوله: (لا يقدرون) عائد إلى الرسول وأصحابه، والتقدير:- لئلا يعلم أهل الكتاب أنّ النبي والمؤمنين لا يقدرون على شيء من فضل الله وأنّهم إذا لم يعلموا أنّهم لا يقدرون عليه فقد علموا أنّهم يقدرون عليه، ثم قال: «**وأنْ الفضل بيد الله**»، أي: وليعلموا أنْ الفضل بيد الله، فيصير التقدير إنا فعلنا كذا لئلا يعتقد أهل الكتاب أنهم يقدرون على حصر فضل الله وإحسانه في أقوام معينين وليعتقدوا أنّ الفضل بيد الله.

واعلم أنّ هذا القول ليس فيه إلا أنّا أضمرنا فيه زيادة فقلنا في قوله: «وأنّ الفضل بيد الله»، تقديره وليعتقدوا أنّ الفضل بيد الله.

وأمّا القول الأول «يقصد القول بالزيادة» فقد افتقرنا فيه إلى حذف شيء موجود ومن المعلوم أنّ الإضمار أولى من الحذف لأنّ الكلام إذا افتقر إلى الإضمار لم يوهم ظاهره باطلاً أصلاً، أمّا إذا افتقر إلى الحذف كان ظاهره موهما للباطل -فعلمنا أنّ هذا القول أولى- وهو عدم زيادة «لا»- والله أعلم»[٣٥].

ويقول صاحب البيان في غريب إعراب القرآن: وفي« لا» وجهان: أحدهما: أنْ تكون زائدة.

والثاني: أنْ تكون غير زائدة لأنّ قوله تعالى: «**يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم**»[٣٦].لئلا يعلم أهل الكتاب أنْ يفعل بكم هذه الأشياء، ليبين جهل أهل الكتاب

وأنّ ما يؤتيكم الله من فضله لا يقدرون على إزالته وتغييره[٣٧].

وليس من شك في أنّ من قال بزيادتها من علمائنا يوافقنا القول بأنّه إنْ أمكن تأويل الكلام من غير أنْ نحمّل القرآن هذه الزيادة فالأخذ به أولى من القول بالزيادة.

وكذا الأمر في الآية الأخرى وهي قوله: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم»[٣٨] فإنّنا لا نوافقهم القول بزيادة (لا) فيها لكونها جاءت في مكانها فتحمل على أنها إبطال ونفي لكلام مضى من المشركين، يقول الطبري: في تأويل هذه الآية: «فلا: فليس الأمر كما يزعمون أنّهم يؤمنون بما أنزل إليك وهم يتحاكمون إلى الطاغوت ويصدون عنك إذا دعوا إليك يا محمد واستأنف القسم جل ذكره فقال: (وربك) يا محمد (لا يؤمنون)، أي لا يصدقون بي وبك وبما أنزل إليك حتى يحكموك فيما شجر بينهم»[٣٩].

وفي ذلك يقول صاحب الدّر المصون عند تأويل هذه الآية: «إنّ (لا) الأولى رد لكلام تقدمها تقديره: ليس الأمر كما يزعمون من أنهم آمنوا بما أنزل إليك ثم استأنف قسماً بعد ذلك»[٤٠].

وبمثل هذا أشار فضل عباس بقوله: «فنلاحظ أنّه في المقسم عليه المثبت لم ترد مع القسم كلمة (لا) لكنها جاءت بعد القسم المنفي «فلا وربك لا يؤمنون» فهما لاءان متقابلتان جاءت إحدهما لتشد من أزر الأخرى فهي نفي لما يتوهم من الإيمان مع وجود بعض دواعيه، كأنّه قال: لا، ليسوا صادقين فيما ادعوا فوربك لا يؤمنون حتى يتم إذعانهم فيحكموك في كل أمورهم ويسلموا تسليماً»[٤١].

وإنّ نظرة دقيقة في سياق الآيات التي جاءت فيها هذه الآية لتؤكد ما ذهب إليه هؤلاء العلماء الأجلاء من أنّ (لا) ليست زائدة فقد جاءت الآيات تتحدث عن الذين يزعمون الإيمان برسول الله وما أنزل إليه ثم يتحاكمون إلى الجبت والطاغوت ومن بعدها هذه الآية لتنفي صدق هذا الأيمان الذي يخالفه الظاهر حيث تقدم هذه الآية قوله سبحانه: **«الم تر إلى الذين يزعمون أنّهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أنْ يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيدا ... فلا وربك لا يؤمنون»**[٤٢].

وأما ما ذكروه من شاهد شعري في بيت امرىء القيس:

لا وأبيك ابنة العامري لا يدّعي القوم أني أفر[٤٣]

فهو كذلك لا أرى فيه شاهداً على القول بزيادة (لا) في المسألة، ويكفي في الرد عليه ما قاله

الفخر بقوله: «إنّ قوله (لا وأبيك قسم على النفي وقوله (لا أقسم) نفي للقسم فتشبيه أحدهما بالآخر غير جائز»[٤٤].

ثم إنّنا لا نرى أنْ يتخذ قول امرىء القيس أو غيره أمراً يقاس عليه القرآن ويخضع له بل إنّ القرآن هو المقياس الذي تخضع له قواعد اللغة ومن وضعها فقد نزل بلسان عربي مبين ،ولذا لا ينبغي ليّ أعناق نصوصه لتوافق ما قاله امرؤ القيس أو غيره، قال تعالى: «**وإنّه لتنزيل رب العالمين. نزل به الروح الأمين. على قلبك لتكون من المنذرين. بلسان عربي مبين**»[٤٥]، وعليه لا يكون القول بزيادة (لا) في قوله (لا أقسم) وجهاً مقبولاً.

الرأى الثاني ومناقشته: وهو القول بأنّ (لا) لام ابتداء أشبعت فتحتها فتولدت منها ألف.

وكذا الأمر بالنسبة لهذا الرأي ترد عليه اعتراضات:

أولها: ما نبه له الآلوسي بقوله: إنّ المبتدأ إذا دخل عليه لام الابتداء يمتنع أو يقبح حذفه لأنّ دخولها للتأكيد وهو يقتضي الاعتناء به، وحذفه يدل على خلافه [٤٦].

فالذين ذهبوا لهذا الرأي رأوا أنّها لام ابتداء وقدّروا دخولها على مبتدأ محذوف والتقدير (لأنا أقسم) ومن المعلوم أنّ الجملة الإسمية تفيد الثبات والاستمرار

ودخول لام الابتداء على المبتدأ يفيد التوكيد فلا يكون معنى لهذا الحذف وذلك التقدير.

ثانيهاً: إنّ هذا الاشباع موضع لبس إذ القول بإشباع الفتحة حتى تولدت الفاً يؤدي إلى التباس هذه اللام بـ(لا) النافية وأمر يوقع في اللبس نحن في غنى عن الاعتداد به لتعليل قضية في القرآن.

ثالثها: قضية جديرة بالاهتمام أشارت لها بنت الشاطيء بقولها: «إنّ تدبر آيات القسم يهدينا إلى اطراد مجيء آيات (لا أقسم) وضمير المتكلم فيها لله تعالى، ولم يأت فعل القسم في القرآن كله مسنداً إلى الله تعالى بغير (لا) هذه كما لم تأت (لا) النافية مع فعل القسم مسنداً إلى غيره تعالى -وإنّما جاءت لا الناهية في آية النور (قل لا تقسموا[٤٧] وليست مما يشغلنا هنا من الظاهرة الأسلوبية (لا أقسم)- في القرآن لله وحده دون غيره، وهذا الاطراد يبعد احتمال أن تكون (لا) هي لام ابتداء أشبعت فتحتها فتولدت عنها ألف [٤٨].

رابعها: إنّ التقدير بهذا الشكل فيه تكلف ظاهر حيث حولت بهذه الصناعة المتكلفة إلى (لأنا) ثم

حذفت أنا التي ألُصقت بلام الابتداء فأعطيت تلك الصورة المتكلفة التي لا يُلجأ إليها إلا عند العجز وضيق الكلام «وكلام الله منزه عن النقص، متعال عن الوقوع تحت حكم الضرورة وإنّ كل حرف منه ليرجح الوجود كله كمالاً، وإجلالاً»(٤٩).

وأمّا ما استشهدوا به من قوله تعالى: «فاجعل أفئيدة من الناس تهوي إليهم»(٥٠) بياء بعد الهمزة تولدت من إشباع كسرتها في قراءة هشام بن عمّار الدمشقي، فإنّه دليل لا يسلم لهم، إذ قراءة (أفئيدة) لا لبْس فيها بخلاف القول بالإشباع في (لام) قوله سبحانه (لا أقسم) فإنها تلتبس بلا النافية وشتان بين المقيس والمقيس عليه.

وأمّا ما استشهدوا به من قراءة (لأقسم بيوم القيامة) بغير ألف بعد اللام فلسنا مع الفخر الرازي في حكمه بالشذوذ على هذه القراءة لكونها قراءة سبعية حيث قال في تضعيفه لرأي من قال بأنّ (لا) لام ابتداء أشبعت فتحتها (واعلم أنّ هذا الوجه ضعيف لأن هذه القراءة شاذة فهب أنّ هذا الشاذ استمر فما الوجه في القراءة المشهورة»(٥١).

وإنّني لاستغرب كيف يحكم الفخر بالشذوذ على قراءة من القراءات المشهورة المتواتره إذ الموضع الوحيد الذي ثبتت فيه قراءة متواترة، (لا أقسم) بلا الف بعد اللام هو ما ورد في صدر سورةالقيامة (لأقسم) حيث رواها البزي عن ابن كثير بخلاف وقنبل عن ابن كثير بلا خلاف ، والوجه الثاني للبزي مثل قراءة الجمهور (لا أقسم) بألف بعد اللام(٥٢).

وما وقع فيه الفخر هنا من الترجيح بين القراءات المتواترة وقع فيما يشابهه غيره من المفسرين كالزمخشري والطبري حيث إنّك تجد كلا العالمين الجليلين يرجح بينها وإنّك لتعجب من هذا الترجيح بعد علمك أنّ كلتا القراءتين كلام الله الأمر الذي يؤكد قصر الجهد البشري مع ما يبلغ أصحابه من منزلة وعلم.

وصحة قراءة (لأقسم) بلا ألف بعد اللام لا تعني أنّها تناقض القراءة الأخرى (لا أقسم)، بل إنّ في ذلك لفتة بلاغية تتضح من خلال الوقوف على المعنى لكلتا القراءتين إذ المعنى على قراءة الجمهور (لا أقسم) أنّ الأمر من الظهور بما لا يحتاج إلى قسم لإثبات إمكانية البعث، وعلى القراءة الأخرى (لأقسم) فهو يقسم بالشيء على إثبات الشيء نفسه فينزّل منزلة ما لم يقسم به وذلك لأنّه يقسم في هذه القراءة بيوم القيامة على إمكانية البعث.

وإذا عرفنا هذا المعنى تبين لنا بذلك عدم التعارض بين القراءتين وأنّ الحكم بالشذوذ على القراءة المثبتة للقسم ليس له وجه، وأنّه لا معنى من الاستدلال بها على أنّ اللام في قراءةالجمهور لام ابتداء أشبعت فتحتها فتولدت ألفاً.

وقد نفى الزمخشري أنْ تكون اللام في قراءة (لأقسم) لام قسم لأمرين:

أحدهما: إنّ حقها أنْ يقرن بها النون المؤكدة والإخلال بها ضعيف قبيح.

والثاني: إنّ (لأفعلن) في جواب القسم للاستقبال وفعل القسم يجب أنْ يكون للحال(٥٣).

ولسنا معه أيضاً في نفيه أنْ تكون اللام لام قسم لكون ما ذكره يرد عليه اعتراضات منها: إنّه بذلك يعاضد ويناصر مذهب البصريين الذين يمنعون اقتران لام القسم بالفعل من غير أنْ تقرن به النون المؤكدة، وهذا القول غير ملزم إذ أنّ الكوفيين ذهبوا إلى خلاف ذلك، ثم منذ متى كانت خلافات النحويين المذهبية حكم على القرآن الكريم بل إنّ القرآن هو الحكم الذي ينبغي أنْ يرجع له النحويون في اختلافاتهم.

وأمّا **الأمر الثاني** الذي ذكره بقوله: الفعل للاستقبال لاللحال فإنّ غيره من المفسرين رأى أنّ فعل القسم في الآية للحال وليس للاستقبال، ولعل هذا مما أشار له صاحب البحر في رده على الزمخشري بقوله: «أمّا الأمر الأول ففيه خلاف فالذي قاله قول البصريين وأمّا الكوفيون فيختارون ذلك. وأما الأمر الثاني فصحيح لكنه هو الذي رجح عندنا أن تكون اللام في (لأقسم) لام قسم وأقسم فعل حال»(٥٤).

ومما سبق يتضح لنا ضعف القول بأنّ (لا) في قوله (لا أقسم) لام ابتداء اشبعت فتحتها فتولدت ألفاً، فهو ليس بوجه مرجح في هذا الموطن.

الرأي الثالث ومناقشته:-

وهو القائل: (لاأقسم) بتمامها من صيغ القسم، وهذا الرأي الذي نسبه القاسمي إلى بعض المحققين لم أطلع على قول محقق منهم.

وهو رأي يترتب عليه تصيير النفي إثباتاً، الأمر الذي يوقع في اللَّبس لجعله نفي الشيء كإثباته، سيما بالنسبة للكتاب المبين فيؤدي إلى فتح باب العبث بأحكامه أمام العابثين وحقد الحاقدين و إفساح

المجال للطاعنين ليصولوا ويجولوا طعناًفي آي الذكر الحكيم ، الأمر الذي ينبغي إبعاد القرآن عنه ، وعليه فجعل (لا أقسم) من صيغ القسم أمر لا أرى له وجها.

الرأي الرابع ومناقشته:-

إنّ (لا) في قوله (لا أقسم) للنفي ولكنه نفي منصب على محذوف مقدر ثم استؤنف القسم: أقسم.

وهذا الرأي أيضاً ترد عليه أمور تجعل الاعتداد به غير ممكن:

أولها: إذا كان بالإمكان أخذ الكلام على الظاهر دون حاجة إلى تأويل أو تقدير فهو الأولى من حيث اللغة، ولما كان بالإمكان حمل النفي على ظاهره دون حاجة إلى تأويل أو تقدير محذوف كان الأخذ به أولى.

الثاني: إنّ هذا القول يقتضي وجوب الفصل بين لا والفعل (أقسم) لكمال الانقطاع وكل القراءات فيها على الوصل[٥٥]. الأمر الذي يمنع الأخذ به

الثالث: هذا التقدير إذا أمكن في بعض السور التي توسطتها لا دون الابتداء فلا يصح تقديره في بداية سورة القيامة وسورة البلد لكون (لا) فيهما جاءت في الصدارة وليس من كلام سابق لها في نفس السورة، والقرآن وإنْ كان محكماً متناسقاً في آياته وسوره إلا أنّ كل سورة من سوره لها سوار تبدأ به وتنتهي، الأمر الذي يرد مقولة: القرآن في حكم السورة الواحدة من حيث النظم.

الرابع: إعادة النفي في القيامة مرة أخرى بقوله (ولا أقسم بالنفس اللوامة) يمنع القول بأنّ (لا) رد لكلام مضى لكونه يقدح في فصاحة الكلام إذ يكون المعنى لا، ليس الأمر كما قلتم أقسم بيوم القيامة ولا ليس الأمر كما قلتم أقسم بالنفس اللوامة، وفي هذا التقدير من الركاكة ومخالفة الفصاحة ما لا يخفى.

الخامس: ما ذكره أبو حيان ونبه إليه بقوله« هذا التقدير لا يصح لأنّه يقتضي حذف اسم لا وخبرها وليس جواباً للسائل يسأل»[٥٦]، فالأصل في الحذف والاختصار في الكلام أنْ يكون رداً على كلام سابق وهذا إنْ صح في بعض المواضع فإنّ البدء بالنفي في سورة القيامة والبلد يرده، وفي ذلك قال ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك (إذا المراد مع سقوطه ظهر) : واحترز بهذا مما لا يظهر المراد من سقوطه فإنّه لا يجوز حينئذٍ الحذف[٥٧].

وأمّا ما استشهدوا به من أنّ قوله تعالى (ما أنت بنعمة ربك بمجنون)[٥٨] ردٌ على ما جاء في القرآن من نعت المشركين الرسولَ بالجنون في سورة الحجر ﴿**وقالوا يا أيها الذي نزّل عليه الذكر إنك لمجنون**﴾[٥٩].

يرده تتبع نزول السورفسورة القلم نزلت قبل سورة الحجر [٦٠] الأمر الذي يمنع من أنّ تكون رداً على ما ورد في الحجر لأسبقيتها في النزول.

وعلى فرض أنّ ما في القلم ردٌ على ما في الحجر مما حكي من أقوال المشركين فهذا لا يصلح استدلالاً على أنّ (لا) في قوله(لاأقسم) نفي لمحذوف إذ الأمر في هاتين الآيتين واضح في بيان موقف المشركين ورد تهمتهم بخلاف السور التي صدّرت بالنفي قبل القسم فليس من دليل يدل على ما قدّروا إضماره في هذه الآيات.

وأمّا قولهم: القرآن كالسورة الواحدة في النظم فإنّنا نسلّم بأنّه كالسورة الواحدة في إحكامه وإتقان صنعته وأمّا اقتران السورة بالسورة فلسنا معهم فيه إذ كل سورة تتميز بسوار، ولهذا أثبت السلف في بدايتها البسملة كما بيّنا فيما سبق.

وعليه فلا اجد هذا الرأي معتمداً في هذه المسألة.

الرأي الخامس ومناقشته:-

وهو القول بأنّ النفي في بداية القسم ليس منصباً على القسم وإنّما على الحاجة إليه.

وهذا الرأي الذي ذهبت له بنت الشاطئ كما سبقه من آراء من حيث بُعده، وذلك أنّ ما سبق ذكره من آراء لها بعض الشواهد والنظائر والاستدلالات، أما ما ذكرته بنت الشَاطيء، فإنه ينقصه الدليل إذ لا دليل على نفي هذه الحاجة، فكان الأولى حمل الكلام على ظاهره من النفي من غير تقديرعدم الحاجة للقسم .

وما ذكرته من مثال على ذلك لا يسلم لها كشاهد في هذه المسألة، وهو قولها: «كما تقول لصاحبك لا أوصيك بكذا تأكيداً للتوصية بنفي الحاجةِ إليها»[٦١] إذ القول الذي ذكرته يفهم من حال المتكلم وقسمات وجهه ونبرة صوته، فقد تقول هذا القول وتقصده على ظاهره بأنك لا توصيه أصلاً

حتّى لا يفهم أنك حريص عليه ، وقد تقول هذا القول (لا أوصيك بكذا) وتقصد به وصية سوء لا خير بالموصى له، وقد تقول هذا القول وتقصد به طلب حسن الرعاية له ، وكل هذا يفهم من حال المتكلم، والآيات هنا لا يوجد فيها ما يدل على ذلك بل إننا إذا نظرنا إلى ظاهر النص فإنّه ينفي القسم دون وجود ما يدل على نفي الحاجة.

ثم إنّ القول بنفي القسم يندرج تحته على الصحيح القول بنفي الحاجة إليه فنفي الإقسام بهذه الأشياء على هذا الأمر لظهوره وجلائه أمرٌ يفهم من خلاله عدم الحاجة إليه، ولهذا كان الأجدر بها القول برأي من قال بالنفي على الظاهر.

ويّرد هذا الرأي أيضاً تكرار النفي في سورة القيامة ، لما في تكرار تقدير نفي الحاجة من طعن بفصاحة الكلام في هذا الموطن.

وإذا كان الأمر كذلك فإنّ رأياً تعرض له هذه العوارض لا أراه يصلح لهذه المسألة.

الرأي السادس ومناقشته:-

وهو القول بأنّ النفي منصب على القسم وأنّ (لا) تأتي في بداية نفياً له من الإقسام به على أمور واضحة بينة لا تحتاج إلى توثيق بيمين لما في ذلك من الاستخفاف بقدر المقُسْم به والامتهان له أنْ يستدعي عند كل أمر صغر أو كبر وكل شأن خفي أو ظهر فذلك من شأنه أنْ يرّخصه ويذهب بجلال قدره.

وهذا الذي ذهبوا إليه حق لأنّ القسم لا يلجأ اليه إلا عندما تدعو الضرورة ولا يكون له وقعه في النفوس إذا استدعى للقسم به في حال لا تحتاج إليه وهو ما نبه له الله تعالى بقوله: « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أنْ تبرّوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس" (٦٢).

ولكن لسنا معهم في ما ذهبوا إليه من القول بأن النفي للقسم لظهور المقسم عليه فحسب بل لسبب آخر أيضاً يتمثل في عظم من نسب له القسم وهو القائل في كتابه : «وما قدروا الله حق قدره والارض جميعاً قبضته يوم القيامة) (٦٣).

والحقيقة أنّ من لم ينتفع بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، لم يكن القسم ليحمله علي التسليم بهذه الحقائق.

وإذا تتبعنا الاعتراضات على هذا الرأي فإنّنا نجدها محصورة في موقع واحد وهو قوله تعالى: «فلا أقسم بمواقع النجوم وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم»(٦٤).

وذلك أنّ قوله«وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم» تعيين للقسم وهذا التعيين في هذا الموطن يمنع القول بالنفي للقسم على الظاهر (٦٥) وهو اعتراض في محله كما سيظهر لنا خلال مناقشته.

الرأي المختار :

ظهر لي بعد النظر في الآراء وتمحيص أدلتها أنّ الرأي الجدير بالترجيح في هذه المسألة هو الرأي القائل بالنفي على الظاهر للقسم ، ولكن ليس لظهور المقسم عليه فقط بل لأمر آخر أيضاً يتمثل في عظم المُقْسِم وهو الله تبارك وتعالى. ولهذا لم يرد القسم مسنداً له في القرآن إلا مسبوقاً بنفي ، والذي يرجح ما ذهبنا إليه أمور نذكرها:-

١- إذا تتبعنا سياق الآيات التي جاء فيها القسم المنفي فإنّنا نلاحظ أنّ هذا النفي جاء في صدارة قسم على إثبات أحد أمرين:-

أولهما: إثبات أن القرآن من عند الله تبارك وتعالى وذلك في ثلاث سور هي: الواقعة، والحاقة، والتكوير(٦٦).

ثانيهما: إثبات إمكانية البعث وذلك في أربع سور وهي: المعارج، والقيامة، والانشقاق، والبلد(٦٧) وكلا هذين الأمرين قامت الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله على إثباتهما بما لا يدع مجالاً لشك في أنّ هذا القرآن من عند الله وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها وأنّ الله يبعث من في القبور، الأمر الذي يؤكد أنّ النفي للقسم على ظاهره لظهور هذين الأمرين بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة بما لا يدع ضرورة لقسم في إثبات ذلك.

٢-إنّ هذه الأقسام المصدرة بالنفي الواقعة على أمور عظيمة الشأن محققه الوقوع بما لا يقع موقع الشك والإنكار والتي قال الله فيها بالنسبة للقرآن الكريم: «**الم ذلك الكتاب لا ريب فيه** »(٦٨)، وبالنسبة للبعث وإمكانية حصوله: «**ذلك بأنّ الله هوالحق وأنّه يحيي الموتى وأنّه على كل شيء قدير وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها وأنّ الله يبعث من في القبور**»(٦٩) إنْ وجد من يرتاب فيها فلن يكون للقسم له على صدق هذه الأمور من كبير فائدة، فلا عبرة بشكه وارتيابه

ولا جدوى من وراء القسم له بأي مقسم به لكونه يجادل ويماري في شمس مشرقة وأمر سطعت به البراهين وأقيمت له الحجج، «**ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور** »(٧٠) فالبعث والقرآن من جليات الأمور «وجليات الأمور وبدهياتها لا يقسم لها لأنّ القسم لها ، هو تشكيك فيها ووضعها موضع ما يكون من شأنه أن يثير المماراة والخلاف»(٧١)، الأمر الذي يرجح ما ذهبنا إليه من القول بالنفي للقسم.

٣- الأصل في المقسم به أنْ يكون أعظم من المقسم عليه وليس من شك في أنّ القسم بمواقع النجوم، والجوار الكنس ليس أعظم من القرآن وإنْ كانت هذه الأمور عظيمة وكذا القسم بالشفق والبلد فإنّه ليس أعظم من الساعة وقيامها، فلو كان المراد القسم بهذه الآيات لأقسم المولى تبارك وتعالى بما هو أعظم من هذه الأمور وعليه فينبغي حَمْل النفي للقسم على ظاهره لكون المقسم عليه في غالب الآيات أعظم من المقسم به سوى موقعين هما: في الحاقة (فلا أقسم بما تبصرون ومالا تبصرون)(٧٢) وفي المعارج(**فلا أقسم برب المشارق والمغارب**)(٧٣).

٤- إنّ السلف الذين استدل بقولهم المفسرون على أنّ قوله: (لاأقسم) بمعنى أقسم وجدناهم في بعض المواطن يقولون بالنفي للقسم ومنهم الحسن البصري حيث نلاحظ إثباته للقسم في قوله تعالى(لا أقسم بيوم القيامة) ونفيه أنْ يكون قوله سبحانه (ولا أقسم بالنفس اللوامة) قسماً(٧٤) ، وكذلك سعيد بن جبير تارة يقول لا صلة ثم استؤنف القسم وتارة يقول: إنّها نافية لأمر مضى من أقوال المشركين(٧٥) وهذا الاختلاف في الآراء يجعلنا نطمئن على أنّ (لا) في مقدمة القسم نافية له وأنّه لو كان فيها رأي عن رسول الله أو كانوا قاطعين بالمراد لما وجد هذا الاختلاف.

٥- القول بأنّ (لا أقسم) معناه أقسم يقتضي أنْ يكون الإثبات نفياً والنفي إثباتاً ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاعتداد بما ينفي القرآن أو يثبت ويقدح في الإعجاز البياني في كتاب الله.

٦- إنّ الأصل في الكلام أنْ يحمل على ظاهره من غير تأويل أو تقدير إلا مع وجود صارف يصرفه عن الظاهر أو مانع يمنع من القول به، والظاهر هنا من الكلام النفي للقسم ولا صارف ولا مانع من القول بالنفي لهذا القسم.

هذا وما ذكره البعض من أنّ قوله (**وإنه لقسم لوتعلمون عظيم**) تعين يمنع من القول بنفي القسم اعتراض وجيه وحجتهم فيه ظاهرة، ولكن يمكن توجيهه توجيهاً ينسجم مع الرأي المختار، فأقول : يخبر القرآن الكريم أنّ القسم بمواقع النجوم قسم عظيم، وقد نفى القسم بهذا العظيم صوناً له من أنْ

يقسم به على أمر من الوضوح والظهور بما لا يحتاج إلى يمين في إثباته، لا سيما ونحن نعلم أن المقسم هو الله والمقسم به أمر عظيم والمقسم عليه أمر أعظم على درجة من الوضوح والبيان بما لا يحتاج إلى سند يسنده من قسم ونحوه.

وبناء على ما سبق يتضح لنا أنّ الوجه المختار في هذه القضية هو: القول بأنّ النفي للقسم محمول على ظاهره بعيداً عن التأويلات والتقديرات وتحميل الآيات ما هي في غنى عنه.

الخاتمة

صيغة (لا أقسم) في القرآن الكريم مسألة أشغلت الأقدمين والمحدثين من أهل هذا العلم حتى تباينت فيها آراؤهم إلى ستة آراء ناقشناها بموضوعية ورأينا من خلال ذلك ملاحظات ارشدتنا سواء السبيل في هذه المسألة منها :-

١-إنّ هذه الآيات التي صدرت بالنفي جاء فعل القسم فيها مسنداً إلى الله تعالى وحده.

٢-إنّه لم يأت فعل القسم في القرآن كله مسنداً لله تعالى بغير لا

٣- وإنّ هذه الآيات التي صدرت بقسم منفي جيء بها للحديث عن إثبات قضيتين

اولهما: كون القرآن من عند الله صدقاً وحقاً

ثانيهما: إمكانية البعث.

وهما قضيتان قامت الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة عليهما لدرجة أنّ القسم لأجل إثباتهما لا يزيد في وضوحهما شيئاً.

أمّا مصدرية القرآن فقد قامت الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله على أنّ مصدره رب العالمين، وتكفينا نظرة في آيات العتاب للرسول، وتراجع الرسول عن بعض ما كان يريد فعله بعد نزول الآيات كالتمثيل بالمشركين كما مثلوا بأسد الله حمزة للدلالة على مصدرية هذا القرآن ، وكذا أنباء الغيب فيه ،وإعجازه أهل الفصاحة والبلاغة والبشرية جمعاء عن الإتيان بمثله، بل بمقدار أقصر سورة منه. وأما قضية البعث فقد أحيطت بأدلة جعلتها كالشمس الساطعة من ضرب القرآن والسنة الأمثال والشواهد عليها بإحياء الأرض بعد موتها والتمثيل بنوم الإنسان وحياته، والاستدلال بالمبدأ على المعاد، والقدرة

على خلق العالم وغيرها من الأدلة.

الأمر الذي يؤكد ما وصلنا له من نتيجة خلال مناقشة الآراء من أنّ النفي للقسم على ظاهره لظهور هذه الأمور بأدلة كفلق الصبح لاينكرها إلا جاحد حاقد والقسم له عليها لا يزيده إلا عناداً وبُعداً «**فأمّا الذين آمنوا فيعلمون أنّه الحق من ربهم وأمّا الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وما يضل به إلا الفاسقين**»(٧٦).

الهوامش

(١) سورة **الواقعة**/ آية ٧٥

(٢) سورة **الحاقة**/ اية ٣٨.

(٣) سورة **المعارج**/ اية ٤٠.

(٤) سورة **القيامة**/ اية ١-٢.

(٥) سورة **التكوير**/آية ١٥.

(٦) سورة **الانشقاق**/ اية ١٦.

(٧) سورة **البلد**/ اية ١.

(٨) **عبدالله بن عباس**، (ت٦٨هـ)، *تنوير المقباس من تفسير ابن عباس*، دار الكتب العلمية، بيروت، (٤٥٥، ٤٨٥، ٤٩٣).

(٩) انظر:- **أبو زكريايحيى بن زياد الفراء**، (ت ٢٠٧هـ)، *معاني القرآن*، ط٢، عالم الكتاب، بيروت، ١٩٨٢،(٣/٢٠٦) . وانظر:- **أبو جعفر محمد بن جرير الطبري** (ت ٣١٠هـ) *جامع البيان في تأويل القرآن*،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٩٢، (١٢/ ٢٢٢، ٣٢٦).

=**أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي**، (ت ٥١٦هـ)، *معالم التنزيل*، ط٣، دار المعرفة،بيروت، ١٩٩٢، (٤/٢٨٩، ٣٩٠).

= **أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي**، (ت ٧٥٦هـ)، *الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون*، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤، (١٠/٢٢١-٢٢٢)، لم يصرّح السمين بهذا الرأي،ولكن يلمح رأيه في المسألة من خلال انتقاده لأبي حيان بسبب اعتراضه على الرأي القائل بأنّ (لا) في قوله: (لا أقسمُ) نفيٌ لما

= **إسماعيل بن كثير**، (ت ٧٧٤هـ)، *تفسير القرآن العظيم*، مكتبة النور العلمية، بيروت،(٤/ ٤٢٤، ٤٩٩).

=**عبدالرحمن جلال الدين السيوطي**، (ت ٩١١هـ)، *الدّر المنثور في التفسير المأثور*،ط١، دارالفكر،

بيروت، ١٩٨٣، (٨/ ٣٤٢، ٥١٧)، والسيوطي لم يصرّح بهذا الرأي ولكنه اكتفى بذكرقول سعيد بن جبير ومجاهد أنّ (لا) نفي لما مضى من أقوال المشركين والمعنى: (أقسمُ) وسكوت بدون تعليق يلمح منه موافقته لهذا الرأي.

(١٠) **أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي** (ت ٣٧٥هـ)، *بحر العلوم*، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٣، (٣/ ٤٧٩) وأنظر: - **أبو الحسن علي بن حبيب الماوردي** (ت ٤٥٠هـ)، *النكت والعيون* (تفسيرالماوردي)،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢ (٥/ ٤٥)، (٦/ ١٥١).

=شيخ الطائفة **أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي**، (ت ٤٦٠هـ)، *التبيان*، مطبعة النعمان،النجف، ١٩٦٩. (١٠/ ٣١٤).

=**أبو الحسن علي بن محمد الواحدي**، (ت ٤٦٨هـ)، *الوسيط في تفسير القرآن المجيد*،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤، (٤/ ٢٣٩، ٣٤٨).

=**القاضي أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية** (ت ٥٤٦هـ)، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق المجلس العلمي بفاس، ١٩٧٥، (١٥/ ٣٨٣)(١٦/ ١٠٣).

=**أبوعلي الفضل بن الحسن الطبرسي**، (ت القرن السادس)، *مجمع البيان في تفسير القرآن*، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٦، (١٠/ ٥٢٥، ٥٩٧).

=**أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي**، (ت ٦٧١هـ)، *الجامع لأحكام القرآن*، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، (١٨/ ٢٢٣، ٢٧٤).

=**أبو محمد عبدالله بن هشام**، (ت ٧٦١هـ)، *مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب*، دارإحياء التراث العربي، بيروت، (٢/ ٢٤٨).

=**أبو السعود محمد بن محمد العمادي**، (ت ٩٥١هـ)، *إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٨/ ٢٧، ٦٤، ١٩٩).

=**سليمان بن عمر العجيلي**، (ت ١٢٠٤هـ)، *الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٤/ ٢٨٠، ٤٠١، ٤٤٥).

=**أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي**، (ت ١٢٧٠هـ)، *روح المعاني في تفسير القرآن*

العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٢٧/ ١٥٢)،(٢٩/ ١٣٦).

=**أبو الطيب صدّيق بن حسن بن علي القنوجي**، (ت ١٣٠٧هـ)، *فتح البيان في مقاصد القرآن*، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٢، (١٤/ ٣٠١، ٣٢٢)، (١٥/ ١٠٢، ١٤٩).

(١١) **جار الله محمود بن عمر الزمخشري** ، (ت ٥٣٨هـ)، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٦، (٤/ ٤٦٨، ٦٠٦).

(١٢) انظر: **أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي**، (ت ٥٩٧هـ)، *زاد المسير في علم التفسير*، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤، (٨/ ١٥١، ٣٥٤).

وانظر: **محمد بن علي الشوكاني** (ت ١٢٥٠هـ)، *فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير*، دار الفكر العربي، بيروت (٥/ ٢٩٤، ٣٣٥، ٤٠٧، ٤٤٢).

(١٣) **محمد الرزاي فخر الدين بن ضياء الدين عمر**، (ت ٦٠٤هـ)، *التفسير الكبير ومفاتيح الغيب*، دار الكتب العلمية، طهران، (٢٩/ ١٨٧)، (٣٠/ ٢١٤).

(١٤)**أبو حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي**، (ت ٧٥٤هـ)، *البحر المحيط في التفسير*، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢، (١٠/ ٩١).

(١٥) (أفئدة) قرأ هشام بخلف عنه بياء ساكنة بعد الهمزة والباقون بغير ياء وهو الوجه الثاني لهشام)، انظر : **عبدالفتاح القاضي** ، *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة* ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨١، (١٧٤).

(١٦)**ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي** (ت ٦٩١هـ)، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، دار الجيل، بيروت، (٧/١٣٥، ٧٥٧، ٧٧٢).

(١٧)**محمد جمال الدين القاسمي**، (ت ١٣٤٤هـ)، *محاسن التأويل*، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨، (١٦/ ١٩).

(١٨)انظر: **أحمد مصطفى المراغي**، (ت ١٣٧١هـ) *تفسير المراغي*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٢٧/ ١٤٩)، (٢٩/ ٥٨).

وانظر: **محمد جواد مغنّية**، *التفسير الكاشف*، ط٣، دار العلم للملايين،القاهرة، ١٩٨٥، (١١/ ٦٢٦٢).

=**محمد علي الصابوني**، *صفوة التفاسير*، دار القرآن الكريم، بيروت (٣/ ٣١٤، ٤٣٨، ٤٤٣).

=**محمد الطاهر بن عاشور**، (ت ١٢٨٤ هـ) *التحرير والتنوير*، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤، (٢٧/ ٣٣٠)، (٣٠/ ١٥٠).

=**وهبة الزحيلي**، *التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج*، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩١، (٢٩/ ٨٧، ٢٥٢).

(١٩)انظر: **سيد قطب** ، (ت ١٣٨٧ هـ) *في ظلال القرآن*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٨/ ٢٦٠، ٢٨٧، ٣٧٩).

وانظر: **محمد علي طه الدّرة**، *تفسير القرآن الكريم إعرابه وبيانه*، ط١، دار الحكمة، دمشق، ١٩٩٠، (٥/ ١٤٥).

=**عبدالكريم الخطيب**، *التفسير القرآني للقرآن*، دار الفكر العربي، بيروت، (٧/ ٧٣٤، ٧٣٥).

(٢٠)**محمد المكي الناصري**، *التيسير في أحاديث الرسول*، ط١، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥، (٦/ ١٥٧، ٣٤٧).

(٢١) **د. محمد محمود حجازي**، *التفسير الواضح*، ط٤، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٨، (٢٧/ ١٤٧).

(٢٢)**محمد فريد وجدي**، *المصحف المفسر*، دار المعارف، بيروت، ١٩٨٦، (٦٧٣، ٧٦٧، ٧٧٨).

(٢٣) **فضل حسن عباس**، *لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن*. دار النور، بيروت، ١٩٨٩، (٢٤٤).

(٢٤) **عائشة عبدالرحمن بنت الشاطيء**، *الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق دراسة قرآنية لغوية بيانية* ، دار المعارف، القاهرة. ١٩٨٤، (٢٨٥).

(٢٥) **سورة الحديد**/ آية ٢٩ .(٢٦)سورة االنساء/ آية ٦٥ .

(٢٧)**ديوان امرىء القيس**، *تحقيق أبو الفضل إبراهيم*، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٨٤، (١٥٤).

(٢٨) **سورةإبراهيم**/ آية ٣٧.

(٢٩) **سورة القلم**/ آية ٢.

(٣٠) **سورة الحج** ر/ آية ٦.

(٣١) **سورة هود** /آية ١.

(٣٢) **الفراء**، *معاني القرآن*، (٣٠/٢٠٦).

(٣٣) **الفخر الرازي**، *التفسير الكبير*، (٣٠/٢١٤).

(٣٤) **محمد الطاهر بن عاشور**، *التحرير والتنوير*، (٥/١١١).

(٣٥) **الفخر الرازي**، *التفسير الكبير*، (٢٩/٢٤٨).

(٣٦) **سورة الحديد** /آية ٢٨-٢٩.

(٣٧)**أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري**، *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق دكتور طه عبد الحميدطه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، (٢/ ٤٢٥).

(٣٨) **سورةالنساء**/آية ٦٥.

(٣٩) **الطبري**، جامع *البيان*،(١٦٠٤)، وانظر: **محمد الطاهر بن عاشور**، *التحرير والتنوير*، (٥/١٠٠-١١١) فقد قال بمثل قول الطبري في هذه الاية.

(٤٠) **ا لسمين الحلبي**، *الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون*، (٤/ ١٩).

(٤١) **أ.د. فضل حسن عباس**، *لطائف المنان* وروائع البيان، ٢٢١.

(٤٢) **سورة النساء**/آيات ٦٠-٦٥.

(٤٣) **ديوان امرىء القيس**، ١٥٤.

(٤٤) **الفخر الرازي**، *التفسير الكبير*، (٣٠/ ٢١٤).

(٤٥) **سورة الشعراء**/آية ١٩٢-١٩٥.

(٤٦) **الآلوسي**، *روح المعاني*، (٢٧/ ١٥٣).

(٤٧) **سورة النور**/آية ٥٣.

(٤٨) **بنت الشاطئ**، *الإعجاز البياني*، (٢٨١-٢٨٢).

(٤٩) **عبدالكريم الخطيب**، *التفسير القرآن للقرآن*، (٧/ ٧٣).

(٥٠) **سورة إبراهيم**/ آية٣٧، وهي قرآة مشهورة لـ(هشام عن ابن عامر) ، انظر: **عبدالفتاح القاضي** ،*البدور الزاهرة*، (١٧٤).

(٥١) **الفخر الرازي**، *التفسير الكبير*، (٣/ ٢١٤).

(٥٢)انظر **عبدالفتاح القاضي**، *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة*، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨١م، (٣٣١)

(٥٣) **الزمخشري**، *الكشاف*، (٤/ ٤٦٨).

(٥٤) **ابو حيان**، *البحر المحيط*، (٨/ ٢١٣).

(٥٥) **انظر، بنت الشاطئ**، *الإعجاز البياني*، (٢٨٢).

(٥٦) **أبو حيان**/ *البحر المحيط*/ (٨/ ٢١٤).

(٥٧) **عبدالله بن عقيل الهمداني**، ت (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠ (٢/ ٢٦).

(٥٨) **سورة القلم**، آية (٢).

(٥٩) **سورة الحجر**، آية (٦).

(٦٠)انظر : **جلال الدين السيوطي**، ترتيب سور *القرآن*، ط١، تحقيق السيد الجُميلي/ دار ومكتبة البلد/ بيروت / ١٩٨٦/ ص (١١-١٢).

(٦١) **بنت الشاطيء**، *الإعجاز البياني*، (٢٨٥).

(٦٢) **سورة البقرة**، آية ٢٢٤.

(٦٣) **سورة الزمر**، آية ٦٧.

(٦٤) **سورة الواقعة**، آية (٧٥) .

(٦٥) **انظر الشوكاني**/ *فتح القدير*/ (٥/ ١٥٩)

-**أبي السعود**، *تفسير أبي السعود*، (٨/ ١٩٩)

-**أبو الطيب صديق بن حسن**/ *فتح البيان*/ (١٤/ ٣٠١)

-د. **فضل حسن عباس**/ *لطائف المنان*/ (٢٤٤)

(٦٦) **سورة الواقعة** آية (٧٥-٧٧)، **سورة الحاقة** آية (٣٨-٤٠)، **سورة التكوير** آية (١٥-١٩).

(٦٧) **سورة المعارج** آية (٤٠-٤٤)، **سورة القيامة** آية (١-٤)، **سورة الانشقاق** آية (١٦-١٩)، **سورة البلد** آية (١-٦).

(٦٨) **سورة البقرة**، آية (١-٢).

(٦٩) **سورة الحج**، آية (٦-٧).

(٧٠) **سورة النور**، آية (٤٠).

(٧١) **عبدالكريم الخطيب**، *التفسير القرآني للقرآن*، (٧/ ٧٣٥).

(٧٢) **سورة الحاقة**، آية (٣٨، ٣٩).

(٧٣) **سورة المعارج**، آية (٤٠).

(٧٤) **الطبرسي**، مجمع *البيان*، (١/ ٥٦٧).

(٧٥) **ابن عطية**، *المحرر الوجيز*، (١٥/ ٣٨٣).

(٧٦) **سورة البقرة**، آيه (٢٦).

المراجع و المصادر .

١ .*إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم* ، **أبو السعود محمد بن محمد العمادي** ، دار إحياءالتراث العربي ، بيروت ٢ .الأساس في التفسير ، سعيد حوى ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٣ .*الاعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الازرق* دراسة قرآنية لغوية بيانية ، **الدكتورة عائشه عبدالرحمن** (بنت الشاطىء)، ط٢،دارالمعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٤ .*أنوار التنزيل وأسرار التأويل* (تفسير البيضاوي) ، **ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي** ، دار الجيل ، بيروت

٥ .*بحر العلوم* (تفسير السمر قندي)،**أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي** ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٦ .*البحر المحيط* ، **أبو عبدالله محمد بن يوسف بن حيان** ، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢ .

٧ .*البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة* ، **عبدالفتاح القاضي** ، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨١ .

٨ .*البيان في غريب إعراب القرآن* ، **أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الانباري** ، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

٩ .*التحرير والتنوير* ، **محمد الطاهر بن عاشور** ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤ .

١٠ .*ترتيب سور القرآن* ، **جلال الدين عبدالرحمن السيوطي** ، ط١، دار ومكتبة البلد ، بيروت ،١٩٨٦ .

١١ .*تفسير التبيان* ، **شيخ الطائفة ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي** ، مطبعة النعمان ، النجف ،١٩٦٩ .

١٢ .*التفسير الكاشف* ، **محمد جواد مغنية** ، ط٣، دار العلم للملايين ، بيروت ،١٩٨١ .

١٣ .*التفسير الكبير ومفاتيح الغيب* ، **محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر** ، دار الكتب العلمية ، طهران .

١٤. *تفسير القرآن العظيم* ،**أبو الفداء إسماعيل بن كثير** ، مكتبة النور العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣.

١٥. *تفسير القرآن الكريم إعرابه وبيانه* ، **الشيخ محمد على طه الدّره** ، ط١ ، دار الحكمة ، دمشق ، ١٩٩٠.

١٦. *التفسير القرآني للقرآن* ، **عبدالكريم الخطيب** ، دار الفكر العربي ، بيروت.

١٧. *تفسير المراغي* ،**أحمد مصطفى المراغي** ، دارإحياء التراث العربي ، بيروت .

١٨. *التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج* ، **وهبة الزحيلي** ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩١.

١٩. *التفسير الواضح*، **دكتور محمد محمود حجازي** ، ط٤ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٦٨.

٢٠. *تنوير المقباس من تفسير ابن عباس* ، **عبدالله بن عباس** ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٢١. *التيسير في آحاديث الرسول* ، **محمد المكي الناصري** ، ط١، دار المغرب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٨٥.

٢٢. *الجامع لأحكام القرآن* ، **أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي** ، مؤسسة مناهل العرفان ، بيروت .

٢٣. *جامع البيان في تأويل القرآن* ، **أبو جعفر محمد بن جرير الطبري** ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢.

٢٤. *الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون* ، **أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي** ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٤.

٢٥. *الدّر المنثور في التفسير المأثور* ، **للإمام عبدالرحمن جلال الدين السيوطي** ، ط١ ، دا رالفكر ، بيروت ، ١٩٨٣.

٢٦. ديوان امرىء القيس ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، ط٤ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٤.

٢٧. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني* ، **أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

٢٨. *زاد المسير في علم التفسير* ،**أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي** ، ط٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٤.

٢٩. *شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك* ، **عبدالله بن عقيل الهمداني** ، ط٢٠، دار التراث ، القاهرة ،

.١٩٨٠

٣٠. *صفوة التفاسير* ، **محمد علي الصابوني** ، دار القرآن الكريم ، بيروت

٣١. *فتح البيان في مقاصد القرآن* ، **أبو الطيب صديق بن حسن القنوجي** ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٢

٣٢. *فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير* ، **محمد بن علي الشوكاني** ، دا ر الفكر العربي ، بيروت .

٣٣. *الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية* ، **سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل** ، دارإحياء التراث العربي ، بيروت.

٣٤. *في ظلال القرآن* ، **سيد قطب** ، دار إحياء التراث العربي، بيروت

٣٥. *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* ، **محمود بن عمر الزمخشري** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٦.

٣٦. *لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن* ، **أ. د. فضل حسن عباس** ، ط١، دار النور ، بيروت ، ١٩٨٩.

٣٧. مجمع *البيان في تفسير القرآن* ،**أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي** ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٦.

٣٨. *محاسن التأويل* (تفسير القاسمي) ، **محمد جمال الدين القاسمي** ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨.

٣٩. *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* ، **القاضي أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية** ، تحقيق المجلس العلمي بفاس ، ١٩٧٥.

٤٠. *المصحف المفسر* ، **محمد فريد وجدي** ، دار المعارف ، بيروت ، ١٩٨٦.

٤١. *معالم التنزيل (تفسير البغوي)* ، **ابو محمد الحسين بن مسعود البغوي** ، ط٣ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٩٢.

٤٢. *معاني القرآن* ، **أبو زكريايحيى بن زياد الفرا** ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٢.

٤٣. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ،**أبو محمد عبدالله بن هشام** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٤. *النكت والعيون (تفسير الماوردي)* ،**أبو الحسن علي بن محمد الماوردي** ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢.

٤٥. *الوسيط في تفسير القرآن المجيد* ،**أبو الحسن علي بن محمد الواحدي** ، ط١،دار الكتب العلمية، ١٩٩٤.